

حكايكا

قوى الأمن الداخلي تعود إلى المناطق المحررة في القنيطرة

محافظ القنيطرة لـ«الوطن»: ٥٠٠ مليون ليرة أضرار الكهرباء ومراكز الهاتف مسروقة و٧٣ بئراً خارج الخدمة

القنيطرة - خالد خالد

أكد محافظ القنيطرة همام ديبات دخول وحدات من قوى الأمن الداخلي إلى بلدات جبنا الخشب ومدينة القنيطرة المهمة ونبع الصخر وناحية قصبية في القطعين الشمالي والجنوبي المحررين من الإرهاب وذلك لتعزيز الأمن والاستقرار وعودة مؤسسات الدولة إليها وسط ترحيب الأهالي الذين تجمعوا للمشاركة في رفع العلم الوطني. وبين ديبات لـ«الوطن» أن رفع العلم الوطني في البلدات التي تم افتتاح مخافر فيها هو إيدان بدء العمل وحلول الأمن والاستقرار بفضل بطولات الجيش العربي السوري ونضحياته، مؤكداً تقديم الخدمات الأساسية للمناطق المحررة التي جاءت استكمالاً لانتصارات الجيش السوري في قطاع الصحة والمياه وتقديم وتأمين المواد التموينية والغاز المنزلي. وأوضح محافظ القنيطرة تشكيل لجنة برئاسة نائب المحافظ وعضوية أعضاء المكتب التنفيذي ومديري الدوائر الخدمية والأسرة التوأمينية وتم توجيهها له والمديريات والوحدات الإدارية للعمل فوراً في المناطق المحررة لتأمين مابدي الخبز والغاز والكشف على الشبكة الكهربائية المتضررة كون



الكهرباء ضرورية لتأمين مستلزمات أبناء المنطقة المحررة من المياه، كما تمت زيادة كميات الطحين للمخابز الحكومية بكمية مقدارها عشرة أطنان، إضافة إلى القيام بحملات تقييم لدعم القرى إغائياً وإنسانياً وفق ما تقدمه المنظمات الدولية والإنسانية. وأشار ديبات إلى أنه تم الكشف على البنى التحتية في المناطق المحررة ولوحظ تضرر ٧٣ بئراً للمياه بحاجة إلى تجهيزات كاملة كهربائية وميكانيكية من أجل تأمين المياه للأهالي، مؤكداً إعادة تأهيل محطتين رئيسيتين في غدير البستان وعين فريحة وتجهيز ١٣ بئراً في تبع الصخر وكوم الباشا وقرقس وعين التينة وكودنة والحبران، إضافة إلى وضع مناهل عامة لحالات الطوارئ من أجل الاستفادة منها في الصهاريج الخاصة، مشيراً إلى قيام مؤسسة المياه بنقل المياه إلى مناطق مختلفة في القطاع الجنوبي والتي لا يوجد فيها المياه بخلق المكونة والمنخفضة والمتوسطة ضمن المناطق المحررة وبحثت كون جاهزة عند تشغيل الخط الرئيسي المغذي لها، علماً أنه تم توريد مستلزمات العمل من قبل شركة الكهرباء من أبراج أسلاك ومحولات. وحول قطاع الزراعة فقد تم تفعيل الوحدات الإرشادية لتتارس عملها

بالتعاون مع الروابط والجمعيات الفلاحية من أجل تأمين مادة المازوت وتم الطلب من وزارة النفط لزيادة مخصصات المحافظة من المادة لدعم القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والآليات الخاصة (الجرارات)، وكذلك سيتم تزويد مرابي الثروة الحيوانية بكمية مقدارها عشرة أطنان لكل مرب وذلك وفق الحيازات المعتمدة من الجهات المعنية، أما بالنسبة للسود فواقعا جيد كون

لقاء الفعاليات المحلية ووجهاء المناطق المحررة لتلبية طلباتهم. من جانبه أشار رئيس فرع الهلال الأحمر بالقنيطرة جمعة الحسن إلى تسيير قافلة مكونة من ٢٣ شاحنة محملة بالمساعدات الإغائية والإنسانية وتضمنت ٥ آلاف سلة غذائية و٥ آلاف كيس من الطحين وتم توزيعها على مناطق القطاع الجنوبي، لافتاً إلى قيام فرق الهلال بحصر وتقييم احتياجات المواطنين بالقرى المحررة بالتعاون مع رؤساء البلديات ليمت تأمين جميع المساعدات الإغائية والإنسانية وفق جداول معتمدة بأسماء العائلات والتي يتم اعتمادها من قبل الوحدات الإدارية. بدوره أشار مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي زيتون إلى تقديم وتوفير الاحتياجات المعيشية والأساسية للمواطنين ضمن المناطق المحررة ومن أهمها مادتا الخبز والحرقوات (الغاز المنزلي) كما تم توزيع ٧ آلاف رطله خبز و٧٠٠ اسطوانة غاز خلال الأيام الخمسة الماضية، إضافة إلى تسيير سيارات المؤسسة السورية للتجارة لتأمين وصول المواد التموينية والاستلاكية إلى جميع المواطنين وبيعهما بالسعر التوأمين ودون تحميلهم أي أعباء مادية بالنقل.

المسابقة الأخيرة أو تكليف أشخاص من خارج الملاك إن اقتضت الحاجة. ولفت ديبات إلى تكليف العاملين بالقطاع الصحي للعمل في ستة مراكز صحية وهي سويسة وعين التينة وقصيبة والرفيد وصيدا وغدير البستان في حين تتم تغطية تبع الصخر صحياً بواسطة العيادات المتنقلة، وأما بلدات مسحرة وأم باطنية والحمدية فسيتم تجهيز غرف مسبقة الصنع عن طريق المنظمات الدولية كون المراكز بتلك المناطق مدمرة بالكامل. وكشف محافظ القنيطرة عن وجود مشاف عديدة تابعة للمجموعات المسلحة وما يسمى الخوذ البيضاء وتمت مخاطبة الوزارة للعمل على حصر الأدوية والآليات الموجودة فيها. وبين ديبات أن المراكز الهاتنية في المناطق المحررة مدمرة بالكامل والشبكات والكوابل مسروقة وأغلب العاملين بحكم المسقلين وسيتم التواصل معهم في حال رغبتهم بالعودة إلى العمل، مشدداً على أن البلديات تتارس عملها والقيام بمهامها المنوطة بها من أعمال نظافة ورش المبيدات ومعالجة طلبات المواطنين وفي هذا الإطار تم تشكيل لجان محلية مكاتبه لتكون صلة الوصل بين المواطنين والجهات المعنية لمعالجة أي صعوبات تعترضهم، إضافة إلى

العلبان لـ«الوطن»: ٢٠٠ شخص عادوا بطرادات صغيرة والعمل جارٍ لتجهيز عبارة كبيرة

معبر نهري بين ضفتي الفرات ودراسات لإعادة تأهيل جسري الميادين والعشارة

عبد المنعم مسعود

كشف رئيس مجلس مدينة الميادين محمد عارف العلبان عن افتتاح معبر للمدنيين بين مدينة الميادين في الضفة الشرقية والقرى التابعة لها في غرب النهر مبيناً أن عملية العبور من غرب إلى شرق ستكون في قرية الحوايج ومنها عند نقطة البريد.

ووفقاً للعلبان فإن العبور بدأ أول من أمس بالطرادات الصغيرة مؤكداً عبور ٢٠٠ شخص لافتاً إلى أن العمل جارٍ لتجهيز عبارة ذات حجم كبير لتستطيع استيعاب سيارات واليات العائدين إلى مناطقهم في الريف الشرقي.

وأكد العلبان أهمية المعبر النهري بين الضفتين للريف الشرقي مشيداً بوجود المحافظة بهذا الشأن ومتوقفاً أن يؤدي فتح المعبر إلى عودة أغلب عوائل الريف الشرقي مما يساهم في رافعة أساسية في عودة الحياة إلى طبيعتها في كافة مناطق الريف. وبين العلبان أن ترميم الجسر بين ضفتي النهر سيؤدي إلى تخفيف أعباء العبور مؤكداً أن عملية إصلاح الجسر من مهام الشركة العامة للطرق والجسور متوقفاً أن تكون لديها خطط ودراسات لترميم جسري



الميادين والعشارة عندما تصبح الإمكانية متاحة لذلك نافياً علمه بإمكانية أن تقوم بذلك قريباً مؤكداً أن هذا الأمر يخص المحافظة والحكومة فهي الأقرن على تحديد ذلك وتوقع العلبان أن تساهم عودة الناس بعودة الفلاحين إلى زراعة أراضيهم إضافة إلى أن عودة الأهالي ستعني عودة للثروة الحيوانية وبالتالي عودة للنشاطات التجارية الحيوانية والزراعية إلى المنطقة. وأكد العلبان أن افتتاح المعبر سيؤدي عودة الحياة إلى سابق عهدها في مدينة الميادين والتي شكلت دائماً

الخدمة اليوم أو غداً مشيراً إلى وجود توجه لدى المحافظة للتركيز على تأمين كافة الخدمات للريف الشرقي وخصوصاً لمن الميادين والبوكمال كونها تشكل الرافعة الرئيسية لخدمات للريف.

وأوضح العلبان أن وصول الكهرباء إلى المدينة قد يستغرق وقتاً في ظل عدم إصلاح خط التوتر بين محطة التيم ومحطة تحويل الميادين التي تحتاج إلى عمليات إصلاح لعودتها للخدمة وبالتالي إيصال الكهرباء عبرها إلى أحياء المدينة التي أنهت البلدية فتح أغلبها مبيناً أن بلدية المدينة تعاني من نقص بالآليات. لافتاً إلى أن البلدية أنجزت دراسة حول حاجة المدينة من أعمدة وأراس ومراكز تحويل كهربائية.

وذكر العلبان في ورشة العمل التي عقدت في وزارة الإدارة المحلية والتي حضرها المحافظ ورؤساء مجالس المدن في كل من دير الزور والميادين والبوكمال لدراسة حاجات هذه المدن ووضع خطط لإعتمادها واعدة تأهيلها عبر إشراك المنظمات الدولية إضافة إلى الجهود الحكومية للتلقي بين المدينة ومدشق مكائنها التجارية إلى وضعها السابق تتراوح بين ٦-٧ آلاف ليرة. وبين العلبان أن محطة مياه المدينة قيد التجريب وسيتم وضعها في

الفعاليات التجارية إلى سابق عهدها. وشكف العلبان عن عودة مالية المدينة للعمل بهدف تقديم الخدمات المطلوبة للمواطنين مؤكداً تجهيز مالية الميادين، وتفعيل العمل بالمديرية التي تستقبل المراجعين وتقديم الخدمات المطلوبة لهم. مشيراً إلى افتتاح أكثر من ثلاث شركات للتلقي بين المدينة ومدشق مكائنها التجارية إلى وضعها السابق تتراوح بين ٦-٧ آلاف ليرة. وبين العلبان أن محطة مياه المدينة قيد التجريب وسيتم وضعها في

الفعاليات التجارية إلى سابق عهدها. وشكف العلبان عن عودة مالية المدينة للعمل بهدف تقديم الخدمات المطلوبة للمواطنين مؤكداً تجهيز مالية الميادين، وتفعيل العمل بالمديرية التي تستقبل المراجعين وتقديم الخدمات المطلوبة لهم. مشيراً إلى افتتاح أكثر من ثلاث شركات للتلقي بين المدينة ومدشق مكائنها التجارية إلى وضعها السابق تتراوح بين ٦-٧ آلاف ليرة. وبين العلبان أن محطة مياه المدينة قيد التجريب وسيتم وضعها في

تراجع في معدلات الجريمة في حماة

طه لـ«الوطن»: القبض على مجرمين خطرين والبحث جارٍ عن المتوارين

والبحث جارياً عن مرتكبها والقبض عليهم قاب قوسين أو أدنى. في حين بلغ عدد جرائم السلب على الطرقات العامة ٨ اكتشف منها ٥، وجرائم الخطف ٢٢ جريمة واكتشف منها ١٠ والباقي قيد الكشف. أما جرائم القتل فبلغت ٩ جرائم اكتشف منها جريمة ويتم العمل لكشف مرتكبي الجرائم المتبقية وتقديمهم إلى القضاء.

وأكد قائد الشرطة أن جرائم الكشف على جميع جرائم تعاطي المخدرات عددها ٢٧ وكذلك الأمر لجرائم التزوير في الأوراق الثبوتية والوثائق الرسمية وأملاك المواطنين وعقاراتهم وغيرها وعددها ١٥ جريمة.

ومقارنة مع العام الماضي تشير العطيوات إلى تراجع في جرائم الخطف، إذ كان في عام ٢٠١٦ عددها ٣٠ جريمة، والتزوير ٤٨ جريمة. وهذا شهد العام الماضي على مجرمين خطرين ومطلوبين كانوا يروعون المواطنين الآسنيين وقارين من وجه العدالة، حيث تم لقاء القبض عليهم بكمائن محكمة، وتقديمهم إلى القضاء لينالوا القصاص العادل.

حماة - محمد أحمد خبازي

تشير الأرقام التي حصلنا عليها من قيادة شرطة حماة عن الجرائم العديدة والمتنوعة المرتكبة في مختلف مناطق المحافظة ومنذ بداية العام الجاري وحتى اليوم، تشير إلى تراجع ملحوظ في نسبتها مع تعافي الوضع الأمني وفرض الدولة هيبتها، وعمل قوى الأمن الداخلي على ملاحقة المجرمين والمطلوبين وتقديمهم إلى القضاء ليقول فيهم كلمته الفصل ولينالوا العقاب على ما ارتكبوه من جرائم بحق الوطن والمواطن.

كشفت لـ«الوطن» أنه تم خلال العام الحالي القبض على العديد من المجرمين الذين ارتكبوا جرائم متنوعة، مشيراً إلى أن البحث جارٍ عن المتوارين عن الأنظار، مؤكداً أنه لن يطول بهم الأمر ليقبوا في قبضة العدالة قريباً. وبين طه أن جرائم السرقة المرتكبة في المحافظة حتى تاريخه بلغت ٧٨ جريمة اكتشف منها ٥٦ جريمة وقدم مرتكبوها إلى القضاء العادل، بينما ٢٢ جريمة لما يزل العمل فيها مستمراً

العوا لـ«الوطن»: القرار صدر من مجلس الكلية.. ولا مبرر لبقاء الطلاب في دمشق

طب دمشق تقرر عودة طلاب حلب «السنة الأخيرة» إلى جامعتهم الأم.. والطلاب يعترضون؟

أي عبء على الكلية، وتناشد الطلاب المعنئين بإنصافهم والنظر في شكواهم المحقة والسماع لهم بإجراء «ستاجاتهم» ومقابلاتهم والامتحان الوطني الموحد في جامعة دمشق للعام ٢٠١٨-٢٠١٩.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد عميد كلية الطب البشري في جامعة دمشق الدكتور نبوغ العوا أنه بعد تحرير حلب وعودة الأمن والأمان إليها، من المنطقي عودة الطلاب إلى جامعتهم الأم، علماً أن جميع الطلاب من المحافظات الأخرى عادوا إلى محافظاتهم، ولا مبرر لبقائهم في دمشق.

مضيفاً: إن مجلس كلية الطب البشري اتخذ قراراً بالإجماع أنه من الأفضل عودة الطلاب إلى جامعة حلب، كما أن وزارة التعليم العالي أيدت مجلس الكلية، علماً أن عميد كلية الطب البشري في حلب أبدى موافقته على استقبالهم وتقديم جميع المستلزمات لهم، كما أن النقل من جامعة إلى جامعة بحاجة إلى موافقة الجامعات.

وقال العوا: إن الظروف السنية والأعمال الإرهابية أدت بالطلاب إلى استضافتهم في الجامعات الأخرى، ولكن بعد تحسن الأوضاع من المنطقي عودتهم إلى جامعتهم الأم.



والفحص الوطني الموحد في جامعة دمشق، وذلك بالتقدم بطلب خطي مرفق «بلا مانع» وصورة هوية وصورة للبطاقة الجامعية. وبناء على ذلك تقدم العديد من الطلاب بالطلبات وتم التوقيع عليها من نائب العميد للشؤون الإدارية، وبعد ذلك تحول إلى عميد كلية الطب البشري، وقوبلت برفض توقيعها قبل عقد مجلس الكلية للتشاور على الموافقة عليها، ليصار إلى رفض جميع الطلبات بإجماع أعضاء مجلس الكلية، مع العلم أن عدد الطلاب لن يشكل

حقيقية للطلاب من حيث السفر إلى حلب والبحث عن الاستقرار والسكن والإقامة، وخصوصاً بعد الوضع الاقتصادي الذي تعيشه بلدانا من غلاء الأسعار والإيجارات وغيرها الكثير من المشاكل، في الوقت الذي سعى فيه الطلاب إلى متابعة أمورهم خلال السنوات السابقة بعد معاناة في تأمين استقرارهم في دمشق. وقال الطلاب: نشرت الهيئة الإدارية على صفحتها الرسمية أنه بإمكان الطلاب الدوام في الجامعات الحكومية وإجراء «ستاجاتهم» ومقابلاتهم

فادي بك الشريف

فوجئ طلاب حلب الدوامون شرطياً في جامعة دمشق بحرامتهم من متابعة السنة الأخيرة التدريبية من «ستاجاتهم» بمشافي الجامعة كما جرت العادة حتى قبل سنوات الأزمة. وفي شكواي وصلت إلى صحيفة «الوطن» عبر الطلاب عن استيائهم الشديد من هذا الإجراء الصادر بحقهم دون أي تقدير للظروف التي عاشها الطلاب ومتابعة تحصيلهم الدراسي والعلمي، مطالبين بالعدول عن القرار واتخاذ إجراء معاكس من عمادة كلية الطب بإنصافهم وتقدير وضعهم لاستكمال تدريباتهم في مشافي جامعة دمشق. وفي نص الشكوى: بعد أن صدر قرار عن عمادة كلية الطب في دمشق يتضمن أنه يحق لطلاب حلب الدوامين شرطياً في جامعة دمشق أن يتابعوا السنة الأخيرة التدريبية في «ستاجاتهم» بمشافي جامعة دمشق كما جرت العادة حتى قبل سنوات الأزمة»، صدر بعدها بيومين إلغاء القرار وبأنه لا يحق لطلاب أي جامعة بنقل ستاجاتهم لصالح جامعة دمشق. ويضيف الطلاب: إن هذا في معناه يمثل عرقلة

جديد التعاون السكني في طرطوس

مجلس ومكتب تنفيذي ولجنة مراقبة

طرطوس - الوطن

تسعة أعضاء فاز منهم سبعة هم (عبد الكريم أسعد- محمد حاج معلل- أمين حسين- عدنان معيطه- حسن سعد- عزيز إبراهيم- ياسر أحمد) ويعد ذلك اجتماع المكتب وانتخب عبد الكريم أسعد رئيساً له ومحمد معلل نائباً للرئيس وأمين حسين أمين سر وعدنان معيطه أمين صندوق وكل ذلك بحضور الوزارة والاتحاد العام وفرع الحزب وفي جو من الحرية والديمقراطية الكاملة وبعيداً عن أي توجيه أو تدخل من أجل أحد.

وختم سكري تصريحه لـ«الوطن» بالقول: لقد بدأت مرحلة جديدة في قطاع التعاون السكني بطرطوس بعد أن مر بمرحلة سابقة من الاتهامات والشكاوى والتصرفات غير المقبولة ونأمل أن يوفق المكتب التنفيذي المنتخب في قيادة العمل في هذا القطاع خلال الفترة القادمة وبما يتعكس بشكل إيجابي على سمعة التعاون السكني ويؤدي إلى معالجة الصعوبات التي تواجه الجمعيات وإلى إعادة الألق إلى هذا القطاع الذي بنى طرطوس الحديثة على مدى العقود الأربعة الماضية.

حضر الاجتماع أمين فرع حزب البعث ومعاون وزير الأشغال العامة والإسكان ورئيس الاتحاد العام للتعاون السكني ورئيس مكتب المنظمات والنقابات في فرع الحزب ومديرة التعاون السكني بطرطوس.

بعد عدة أشهر من الصراعات والخلافات والاتهامات والانتقادات في الاتحاد التعاوني السكني بطرطوس، وبتنفيذاً لقرار وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس المبني على تقرير تقنيتهى والمتضمن إسقاط عضوية رئيس الاتحاد السابق ونائبه وحل المكتب التنفيذي السابق عقد مؤتمر اتحادياً طرطوس حضره محافظ طرطوس وانتخب المؤتمر في جو ديمقراطي مجلساً جديداً للاتحاد ومكتباً تنفيذياً جديداً ولجنة مراقبة تعاونية جديدة.

رئيس المكتب التنفيذي للاتحاد العام للتعاون السكني زياد سكري أكد لـ«الوطن» أن الانتخابات جرت بمنتهى الديمقراطية وبعداً عن أي قوائم حزبية أو تدخلات من السلطات المحلية أو المركزية مشيراً إلى أن عدد أعضاء المؤتمر يبلغ (١٥٠) عضواً حضر منهم (١٣٢) عضواً وأن عدد الذين رشحوا أنفسهم للمجلس بلغ ٤١ عضواً من أعضاء المؤتمر فاز منهم ٢٥ عضواً كما رشح أربعة أعضاء للجنة المراقبة فاز منهم

وأضاف سكري: بعد إعلان النتائج عقد مجلس الاتحاد المنتخب جلسة انتخاب خلالها مكتباً تنفيذياً جديداً للاتحاد ورشح